الأهرام

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط

التاريخ : ٢٩ مارس ٢٠٠٩

بريطانيا تتراجع عن تعديل قانون يسمح باعتقال مجرمي الحرب الإسرائيليين

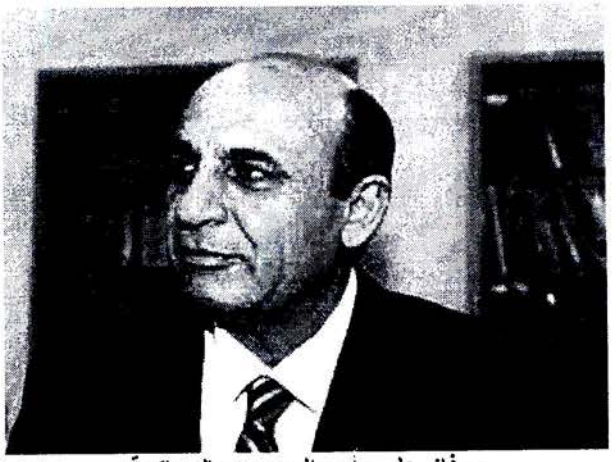

موفاز على رأس المهددين بالمحاكمة

محيط: هاجم مسئولون اسرائيليون بارزون حكومة جوردون براون البريطانية بعد ان رفضت تعديل قانون يسمح للمواطنين البريطانيين بأن يلجأوا إلى المحاكم لتوجيه اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد ضباط إسرائيليين يزورون بريطانيا وطلب اعتقالهم تمهيداً لمحاكمتهم.

وذكرت صحيفة "القدس" الفلسطينية أن تصريح صحفي أوضح أن المسئولين الإسرائيليين أعربوا عن غضبهم الشديد بعد عدم تنفيذ بريطانيا وعدا كانت قد قطعته بتعديل هذا القانون وبالتالي فإن ذلك سيحول دون قيام كبار العسكريين الإسرائيليين بزيارة بريطانيا وذلك خشية اعتقالهم.

وأبلغ دبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى صحيفة "جويش كرونيكل" اليهودية ان كلاً من براون وسلفه توني بلير كانا قد وعدا الحكومة الإسرائيلية بأنهما سيعرضان على البرلمان البريطاني تشريعات ضرورية لتعديل هذا القانون.

وأوضحت وزارة الخارجية البريطانية في رسالة غير رسمية أخيرا بعثت بها الى وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، إن الحكومة البريطانية لن تقوم بتعديل القانون الحالي خلال الدورة البرلمانية الحالية. وأكدت الوزارة انه سيكون من الصعب توفير غالبية برلمانية تسمح بتمرير هذه التعديلات.

وهاجم ضابط بارز في القوات المسلحة الإسرائيلية الحكومة البريطانية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ووصفها بـ"النفاق المثير" وأوضح أن ضباطًا بريطانيين قد يتعرضون لنفس الاتهامات بارتكاب جرائم حرب في افغانستان والعراق. وكانت التعديلات المقترحة تسمح للنائب العام البريطاني بأن يعترض على أي اتهامات يوجهها أي مواطنين بريطانيين ضد مسئولين وضباط ينتمون لحكومة أجنبية.

وعلى الفور تصدى مسئولون في منظمات اللوبي اليهودي بالدفاع عن موقف إسرائيل وقالوا إنه سيكون خطأ فادحا اعتقال أي إسرائيلي لدى وصوله الى مطار "هيثرو" الدولي بلندن. وطالب هؤلاء المسئولون وزير الخارجية ديفيد ميليباند بتنفيذ الوعد الذي كان قد قطعه لليفني.

وكان وزير الحرب الاسرائيلي السابق شاؤول موفاز قد اضطر الى اختصار زيارة لبريطاني والعودة في صورة عاجلة الى اسرائيل عندما انذر بان ثمة تحركات قانونية تطالب باعتقاله لانه كان امر بقتل عدد معين من الفلسطينيين يومياً في انتفاضة العام ٢٠٠٠ عندما كان رئيساً لاركان الجيش الاسرائيلي.

وثمة عدد من كبار العسكريين الاسرائيليين والأمنيين المدرجين على لوائح منظمات للدفاع عن حقوق الانسان والهيئات القانونية البريطانية بسبب وجود شبهات قوية بارتكابهم جرائم حرب ضد مدنيين فلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية.

ومن بين هؤلاء وزير الامن الداخلي آفي ديختر، والجنرال السابق دورون آلموغ الذي تمكن بالكاد التملص من اعتقاله في بريطانيا.

ويعتبر آلموغ مسؤولاً عن مقتل ٢١ مدنياً في مدينة غزة في مبنى كان فيه رئيس الجهاز العسكري لحركة "حماس" صلاح شحادة الذي استشهد مع اولئك المدنيين في غارة جوية القت فيها طائرة "اف-١٦" قنبلة زنتها طن على المبنى.

www.ethraadl.com